

مرسوم بتعيين مديريات

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

وعمما بما هوأت :

- مادة ١ - تعيين حافظ حسن باشا مديرا لدفترية مديرا للفرية ،
وأحمد علي بيك مديرا لدفترية مديرا للدفترية ،
وعبدالمعز زيجي بيك مديرا للقسوم مديرا للجرجا ،
وحسن مظلوم بيك مديرا للسكرتارية بمصلحة اللجان والفتايات مديرا للجزيرة بدلا من أحمد حمدي
سيف النصر بيك الذي أحيل على المعاش بناء على طلبه ،
ومحمود يوسف رشاد بيك مديرا لسوان مديرا للقسوم ،
ومحمود عبدالرازق بيك وكيل مديرية المنوفية مديرا لاسوان .
- ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بمرأى عابدين في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيو سنة ١٩١٩)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
محمد سعيد

مرسوم بتعيين وكلاء مديريات

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر رقم الصادر في ١٦ ذي القعدة سنة ١٣١٠
(أول يونيو سنة ١٨٩٣) ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

وعمما بما هوأت :

- مادة ١ - تعيين اسماعيل رمزي بك الوكيل بمديرية الغربية ووكلا لمديرية الدقهلية ،
وعبدالحام ناهد بك وكيل مديرية الشرقية ووكلا لمديرية الغربية ،
ومحسن عبد الشافي بك وكيل مديرية الدقهلية ووكلا لمديرية الشرقية ،
وأحمد مختار حجازي بك وكيل مديرية جرجا ووكلا لمديرية المنوفية ،
وأحمد فهمي حسين أفندي مأمور مركز كفر الزيات ووكلا لمديرية جرجا .
- ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بمرأى عابدين في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيو سنة ١٩١٩)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
محمد سعيد

وزارة الحفانية

قرار بتحديد افتتاح أديار محاكم الحفانيات في المدة من أول يولييه إلى آخر ديسمبر سنة ١٩١٩

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادتين الخامسة والسادسة من القانون نمرة ٤ الصادر في ١٢ يناير
سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الحفانيات ؛

وبناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ؛

فروما يأتي :

يكون افتتاح أديار انعقاد محاكم الحفانيات في المدة من أول يولييه إلى آخر ديسمبر سنة ١٩١٩
كما يأتي :

الأشهر	مصر	الرقايق	إسكندرية	المنصورة	طغلا	بنى سويف	أسيوط	قنا
يولييه ...	٦	١٩	٦	١٩	٦	٦	٦	١٢
أغسطس ...	٢	١٦	٢	١٦	٢	٢	٢	—
سبتمبر ...	١	١٥	١	١٥	١	١	١	١٥
أكتوبر ...	٤	١٨	٤	١٨	٤	٤	٤	١١
نوفمبر ...	١	١٥	١	١٥	١	١	١	٨
ديسمبر ...	١	١٥	١	١٥	١	١	١	٨

تحريرا بالقاهرة في أول يونيو سنة ١٩١٩ (٣ رمضان سنة ١٣٣٧)

أحمد ذوالفقار

مديرية الغربية

قرار باحتياطات لمنع تلوث مياه الشرب بتدريعا

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١١ مايو سنة ٥

وقرار لجنة الصحة بمركز طغلا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية ؛

فروما هوأت :

مادة ١ - يمنع داخل حدود بتدريعا وكذا في منطقة قنطرة خربة مخرجا عن حدود
الحدود أخذ المياه سواء الشرب أو الاستعمال المنزلي إلا من النقط الآتية :

(١) في النيل :

(١) موردة المعدة ،

(٢) موردة جامع المدرسة .

(ب) في ترعة الساحل :

(١) موردة القنطرة الواقعة عليها ،

(٢) موردة أمام بجنينة المعدة .

٢ - ممنوع غسل الملابس أو الأديارات المنزلية أو الاستحمام وسقي المواشي في أى مكان
من النيل أو ترعة الساحل يكون على مسافة تقل عن خمسين مترا تحت التيار أو مائة مترا فوقه
في أى نقطة من النقط المعينة في المادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٣ - ممنوع سقي المراكب في أى مكان من النيل أو ترعة الساحل يكون على مسافة تقل عن
مائة مترا تحت التيار أو مائة وخمسين مترا فوقه من أى نقطة من النقط المعينة في المادة الأولى
لأخذ مياه الشرب .

٤ - ممنوع تلقي القاذورات والكتاس أو إلقاء الماء القذر على ضفتي النيل أو ترعة الساحل
أو تلويثها بأية طريقة أخرى داخل حدود بتدريعا أو على مسافة تحسبها مخرجا عنها .

٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو الحبس
لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

٦ - يعدل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام .

تحريرا في أول يونيو سنة ١٩١٩

عن المدير
وكيل مديرية الغربية : اسماعيل رمزي

اعلان

ليكن في علم الجمهور أن المحارس الرسمية لأمالك الأعداء في القطر المصري قد تبين ضابطا للرخص
بدلا من المستر وورد بوزر المستقبل وبهذه الصفة سيقيم بنفس الوظائف والسلطات التي كان يقم
بها حتى اليوم ضابط الرخص باعتمادنا عليه في الأقسام ٦ و ٨ و ١٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩

من اعلان القائد العام لفتوات جلالة الملك الصادر في ٣١ يولييه سنة ١٩١٦ وفي الأقسام ١ و ١١
و ١٦ من اعلان القائد العام المشار اليه الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩١٦ .

ولكن في علم الجمهور كذلك أن الوظائف والسلطات المخولة لضابط الرخص بمقتضى الأقسام
المذكورة ٦ و ٨ و ١٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ من اعلان ٣١ يولييه سنة ١٩١٦ والأقسام ١ و ١١
و ١٦ من اعلان ١٧ أغسطس سنة ١٩١٦ قد تفرقت إلى المستشار المال للحكومة المصرية .

القاهرة في ١٠ يونيو سنة ١٩١٩

القائد العام لفتوات جلالة الملك في القطر المصري

الامضاء : (جنرال)

اعلان

ليكن في علم الجمهور أن المستر بريدسن المعين بمقتضى أمر صادر من القائد العام بتاريخ
٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٦ حاربا لجميع أملاك هوجولندن من الكتاس في القطر المصري قد طلب إقاله
من وظيفته . فكل صاحب دين أو صاحب شأن يكون لديه اعتراض على إخلاء المستر بريدسن
المشار اليه من كل مسؤولية في المستقبل عما يتعلق بإدارته يجب عليه أن يقدم اعتراضاته كتابة إلى صاحب
الرخص بوزارة المالية بالقاهرة في خلال خمسة عشر يوما التي تلي نشر هذا الاعلان .

وحالما يقال المصطفى من وظيفته يباط أمر الاستمرار في التصفية إذا اقتضى الأمر بمحارس أملاك
الأعداء في القطر المصري .

القاهرة في ٨ يونيو سنة ١٩١٩

الامضاء : وورد بوزر

ضابط الرخص